

## بلديات

## عائلات مجدل عنجر: نحن أولاً أحد

## إسامة القادري

غياب تيار المستقبل وترهّل قيادته البقاعية انعكسا عجزاً عن إيجاد صيغ لتذليل العقبات أمام التوافق البلدي داخل القرى ذات الغالبية السننية البقاعية، الخزان الشعبي للتيار، وخصوصاً في مجدل عنجر. التراجع الواضح في حضوره، أجبر التيار الأزرق في البلدة على الوقوف موقف المتفرج على «معركة تحد» حامية بين عائلات المجدل. فيما يطرح سلفيو البلدة، بعد تراجع قدراتهم التجبيرية، الصيغة تلو الأخرى للوصول إلى توافق يضمن لهم حصة في «كعكة» المجلس البلدي (18 عضواً). فبعد فشل محاولة هؤلاء تشكيل لائحة مواجهة للوائح رئيس البلدية الحالي سامي العجمي واللائحة الثانية التي يرأسها سعيد ياسين؛ حاولوا توزيع مرشحيهم على اللوائحتين معاً. فشل المحاولتين دفع بأحد مؤسسي التيار السلفي في لبنان الشيخ عدنان إمامه إلى طرح التوافق على إختيار محمد حمود (شقيق رجل الأعمال والمقاوم قاسم

حمود القريب من 8 آذار وغير البعيد عن تيار المستقبل) لرئاسة البلدية كونه حيادياً وعلى مسافة واحدة من الجميع، على أن يتم تمثيل أول 17 عائلة من حيث العدد. إلا أن هذا الطرح اصطدم بعدم قدرة العائلات على حسم مرشحها للرئاسة. وبحسب أحد الناشطين في البلدة، فإن «طرح الوفاق أشبه بملهاة: لا أحد يريد، ولا أحد يريد أن يكون مسؤولاً عن فشله». وتعزو مصادر مطلعة فشل الطروحات التوافقية إلى اصطدامها بمروحة واسعة من الترشيحات الشبابية الراضية للخط السلفي المتشدد والتي تسعى إلى كسر عرف إختيار رئيس البلدية من العائلات الكبيرة. ولذلك، تسعى كل الأطراف الأساسية إلى إستكمال عدتها الانتخابية وتحالفاتها العائلية، تمهيداً للذهاب إلى معركة، و«الأقوى هو من يتولى رئاسة المجلس». فيما تشد القوات الأساسية، آل العجمي وآل ياسين، حبال عائلتي حسين وصالح إلى كل منهما، لكونهما تشكلان بيضة مصادر قيادة المستقبل تبرّر عدم

تدخلها في الإنتخابات البلدية في مجدل عنجر وغيرها من القرى البقاعية، بـ«أننا موجودون في كل العائلات، لذلك نترك لها حرية إختيار مرشحها من دون تدخل». لكن المصادر نفسها تقر بأن إحدى العقبات التي يفرزها عدم تدخل التيار، «تتمثل في ارتفاع عدد المرشحين السلفيين. وإذا إستمرت ترشيحاتهم، فستعمد إلى إختيار الأسماء الإنمائية والشبابية من اللوائح لنتبناها». مؤسس نواة «اللائحة الشبابية»، الناشط في المجتمع المدني خالد غنيم، يشير إلى أن اللائحة تشكل من «أصحاب خبرات واختصاصات ووضعنا برنامجاً موسعاً تتوزع المسؤوليات فيه على كل عضو بحسب إختصاصه، كما حاولنا، ولا نزال، إشراك العنصر النسائي. لكننا للأسف، إصطدمنا بعراقيل الوجهاء الذين يريدون مصادرة رأي الشباب، ولا يعترفون بحق المرأة المشاركة باستحقاق كهذا». ولفت إلى أن تحالفه مع سعيد ياسين جاء لكون الأخير «شاباً رجب بفكرة مجلس بلدي شاب

إنمائي وكفوء، ضمن برنامج نحاسب عليه في ما بعد». ياسين، نجل رئيس البلدية الأسبق حسين ياسين، يبدو مرتاحاً لوضعه: «إن كانت معركة فنحن في جاهزية كاملة، كما أننا جاهزون للتوافق على أساس الكفاءات». أضاف: «رحبنا بالتوافق ونعمل لإنجاحه. هناك إتفاقيات بين عائلات عمرها عشرات السنين، ومن الطبيعي مشاورتها واتخاذ رأيها في الوفاق وصيغته، كما أن هناك مرشحا قويا لديه

تحالفات عائلية. ونحن نسعى بكل جهدنا أن يكون التنافس إنمائياً لمصلحة البلدة، ونخوف من تسلق بعض المشاريع السياسية ما يضرب المشروع الإنمائي للبلدة الذي نريده». أما رئيس البلدية سامي العجمي، فيبدو مطمئناً إلى توحيد عائلته حوله، منطلقاً من التجارب السابقة، والمعارك التي خاضها في وجه رئيس البلدية الأسبق حسين ياسين. وأكد: «أنا مع التوافق، لكنني في الوقت نفسه جاهز لإنتخابات ديمقراطية تحدد القوة». رئيس لجنة الوفاق الشيخ عدنان إمامه، قال لـ «الأخبار»: «كوني ابن البلدة إتصلت بفعالياتها وطرحنا التوافق، إنطلاقاً من ضرورة التغيير والإصلاح ما يعني أننا غير راضين عما كان قائماً». وبرر ترشيحات عدد من المحسوبين على الخط السلفي، بأن هؤلاء «من أبناء البلدة، وهم لم يترشحوا بإسم جمعيتنا (غراس الخير) أو بإسم الخط السلفي، وإنما بناءً على رغبة عائلاتهم». وختم «من خلال اتصالاتنا بالعائلات، لا نزال نعمل على الإيجابيات ونأمل أن نصل إلى توافق في الساعات المقبلة».

## الترشيحات الشبابية الراضية للسلفيين تعرق مساعي التوافق

## طرابلس: التوافق رهن «الحسابات المالية»!

## عبد الكافي الصمد

تداول أوساط عدة في طرابلس رواية تفيد بأن أحد المرشحين الثلاثة لرئاسة بلدية طرابلس، عبد الرحمن الثمين وعزام عويضة وعمر الحالب، الذين حصر الرئيس نجيب ميقاتي بهم التنافس على رئاسة البلدية، جال على شخصيات المدينة مستطلعاً مواقفها، فطلب منه هؤلاء إعداد لائحة بأسماء من سيشكلون فريق عمله البلدي. وتضيف الرواية أن المرشح أعد اللائحة، مفترضاً أنه لن يواجه اعتراضاً، بناءً على المواقف المتكررة للقوى السياسية بترك إختيار أعضاء البلدية للرئيس المقبل. لكنه، وفق الرواية، فوجئ لدى عرض لائحته على هذه القوى بأن كلا منها طلب منه شطب أسماء معينة لينتهي الأمر به بلائحة غير تلك التي كان قد وضعها! وبصرف النظر عن مدى دقة هذه الرواية، إلا أنها تشير إلى أن التوافق البلدي والتحالفات التي رُوّج لها سابقاً ليست سوى فقاعة صابون وحبر على ورق، وأن كل الأطراف تعدّ نفسها لانتخابات على

مقاسها، وبما يناسب مصالحها. وجاء استقبال الرئيس سعد الحريري النائب محمد الصفدي، في وادي أبو جميل أول من أمس، وهو اللقاء الثاني بينهما في الأونة الأخيرة، لبشير إلى أن تمّة «تحالفات بات قائماً بينهما في الإنتخابات البلدية»، وفق مصادر سياسية متابع. فيما تؤكد مصادر في تيار المستقبل أن إحياء التحالف الذي كان قائماً قبل مشاركة الصفدي في حكومة ميقاتي، «بات ناجزاً، وهناك رهان على استمالة الوزير السابق فيصل كرامي إليه، وكذلك الجماعة الإسلامية، لتطويق ميقاتي». وتذهب المصادر المستقلية أكثر من ذلك، إذ تتوقع أن يدفع التحالف المستجّد بين الحريري ورئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية الناخبين المسيحيين الذين يرمون عليهم فرنجية في طرابلس والميناء إلى تأييد هذا التحالف، فضلاً عن «مونة» فرنجية وكرامي على الناخبين العلويين في طرابلس، بما يعزز وضع هذا التحالف. في المقابل، تشدد أوساط قريبة من ميقاتي على أنه «ليس في موقع

الضعيف أو المستفرد أو المهمد بالخسارة مسبقاً»، وأنه «يرى في ضعف قوة الحريري هذه الفترة فرصة لن تتكرر لإنزال هزيمة به

## المستقبل يراهن على كرامي للوقوف في وجه ميقاتي (مروان طحطح)



من الأسماء الثلاثة التي رشحها لرئاسة بلدية طرابلس، فضلاً عن إعطائه رئاسة بلدية الميناء، والقبول بالتوافق البلدي وفق رؤيته هو، وحدها يمكن أن تجعله يمتنع عن خوض انتخابات في طرابلس بمواجهة تيار المستقبل، وإلا فإنه جاهز لها».

وإلى حين اتضاح صورة الوضع في ضوء الاتصالات واللقاءات الجارية، كشفت مصادر سياسية مطلعة أن «المفاوضات الجدية حول انتخابات بلدية طرابلس تجري في مكان آخر، وتتناول مواضيع مختلفة عن تلك المعلنة، لأن القوى السياسية والمالية النافذة تسعى للإتيان برئيس وأعضاء بلدية مطووعين، تكون إحدى أبرز مهماتهم مستقبلاً أن يوافقوا على إقرار مشاريع ردم البحر عند الشاطئ الجنوبي لمدينة طرابلس لإقامة مشاريع سياحية وتجارية خاصة، كان المجلس البلدي السابق قد رفضها، وأن أصحاب هذه المشاريع هم متمولون مقربون من الرئيسين الحريري وفؤاد السنيورة».

## لا ناخبين ولا مرشحين في إشهاية الفاعور!

## نقولا أبو رجيلي

«نزولاً عند رغبة الجماهير»، قرر وزير الداخلية نهاد المشنوق أمس تأجيل الانتخابات البلدية والاختيارية في بلدية تربل وإشهاية الفاعور (قضاء زحلة)، إلى موعد غير محدد. فعلى عكس القرى المجاورة، لم يبد أهالي البلدتين اللتين لم يتقدم أي من أبنائهما بترشحه أي حماسة لإجراء الانتخابات، لأن معظم أهالي إشهاية الفاعور (جميعهم من أبناء عشيرة عرب الحروك)، لم تُقبل نفوسهم من بلدي تربل والدلهمية المجاورتين إلى بلديهم عقب صدور القانون رقم 175 تاريخ 2011/11/29 بـ«إنشاء قرية

تسمى إشهاية الفاعور تتبع إدارياً لقضاء زحلة». وأوضح رئيس بلدية تربل فادي الخوري، أن «عدم نقل نفوس أبناء عشيرة عرب الحروك إلى بلديهم دفعا، بالاتفاق مع وجهاء العشيرة، إلى رفع طلب في 2016/2/27 وزير الداخلية، بواسطة محافظ البقاع، لإرجاء الانتخابات في بلدتنا، ريثما تُبث طلبات نقل أصحاب العلاقة البالغ عددهم نحو 640 شخصاً، علماً بأن مجموع من نقلت نفوسهم إلى إشهاية الفاعور لا يتجاوز 40 شخصاً». وعزا خوري عدم مبادرة أبناء إشهاية الفاعور إلى نقل نفوسهم إلى أن قسماً قليلاً

منهم يرفض فصل بلديهم عن تربل، فيما يتخوف القسم الأكبر من عدم إجراء انتخابات بلدية واختيارية في بلديهم. ولفت أحد وجهاء عشيرة الحروك عبد الرحمن البشارة، إلى «رفع نواب كتلة زحلة، بناءً على طلب الأهالي، كتاباً إلى وزارة الداخلية والبلديات للمطالبة بتأجيل الانتخابات تمهيداً لبت طلبات نقل النفوس من تربل والدلهمية وبعض القرى المجاورة إلى إشهاية الفاعور». وأكد أنه لا تباين في وجهات النظر بين أبناء عشيرته وأهالي تربل أو الدلهمية، «لا بل إننا على تفاهم تام، ولا سيما أننا تعاوننا وإياهم على إنشاء بلدة مستقلة

عن تربل لتحسين أوضاع البلدتين إنمائياً، بحيث ينصرف كل منا إلى إدارة شؤون بلديته بالطريقة التي

## الأهالي «توافقوا» على حرمان أنفسهم «حقهم الديمقراطي»!

يراهما مناسبة وبحسب الحصص المالية التي تخصصها وزارة الداخلية للبلديات». وأوضح البشارة أن هناك نحو 1200 ناخب مسجلين في نفوس بلدة تربل، ونحو 2400 مسجلين في بلدة الدلهمية، إضافة إلى أعداد قليلة تنوزع على بعض القرى المجاورة. وأكد الخوري «أننا نتعاون مع أبناء عشيرة الحروك، لما فيه مصلحة البلدتين، إذ إن إشهاية الفاعور تفتقر إلى أدنى مقومات البنى التحتية، وإمكانات بلدية تربل المادية لا تسمح بتلبية متطلبات جارتنا. لذلك نتمنى على الجهات المعنية الأخذ في الحسبان الظروف التي دفعتنا إلى طلب تأجيل الانتخابات في البلدتين».